## «التعاونيات» تمنح 11 مواطناً مساحات لعرض مشاريعهم بأسعار رمزية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان بعض الجمعيات التعاونية بدأت بتنفيذ قرار وزارة الشؤون والذي أصدر منذ 6 أشهر مضت وانفردت بنشره «الأنباء» بشأن ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمات الحركة التعاونية وذلك في اواخر يناير الماضي. ويقدم هذا القرار لأصحاب المشاريع الصغيرة فرصا ذهبية لعرض منتجاتهم وبيعها للمستهلكين بمساحات تأجيرية رمزية بسعر للمتر يصل الى 10 دنانير شهريا و100 دينار للأكشاك. وقالت المصادر ان 182 شخصا تقدموا بمشاريعهم ليستفيدوا من هذا القرار، كما وفرت الجمعيات التعاونية حتى الآن لـ 11 مواطنا أماكن مثل المحال والأكشاك والقاطع بجمعيات الفيحاء والعبدلي والرحاب والصباحية والعارضية والزهراء والسرة واليرموك.

**عبدالرحمن خالد**

# 103 مليارات دولار ذهبت لـ «الأجيال القادمة» في 10 سنوات

**المحلل المالي**

استكمالا للتحليل الذي نشرته «الأنباء» في عدد الأحد 7 فبراير 2016، حول تطور إيرادات ومصروفات الكويت على مدى السنوات المالية الـ10 الماضية (2005/2006 إلى 2014/2015)، والتي شكلت الإيرادات النفطية معدل 93٪ منها، نستعرض في هذا التحليل الفوائض المالية التي تحققت على مدار هذه الفترة والتي تقدر بنحو 78,5 مليار دينار (ما يعادل 260 مليار دولار)، وايضا المبالغ التي تم اقتطاعها لصالح صندوق الأجيال المقبلة والتي بلغت 31,3 مليار دينار، أي ما يعادل 103 مليارات دولار، وذلك فيما يلي:

● تم تحويل نحو 31,3 مليار دينار، أي ما يعادل 103 مليارات دولار، إلى حساب «صندوق احتياطي الأجيال القادمة» من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للكويت المحصلة خلال السنوات العشر الماضية من (2005/2006 إلى 2014/2015).

● كانت النسبة الأعلى للأموال المحولة إلى حساب الأجيال القادمة خلال العام المالي 2013/2014، حيث بلغت 8 مليارات دينار، ويليها العام المالي 2014/2015 إذ بلغ المحول إلى حساب الأجيال القادمة نحو 6,23 مليارات دينار، وذلك نتيجة استقطاع نسبة 25٪ من إجمالي الإيرادات السنوية خلال هاتين السنتين بالمقارنة مع استقطاع 10٪ من الإيرادات خلال السنوات التي سبقتها.

● بعد تخفيض نسبة الاستقطاع المخصصة لصندوق الأجيال القادمة لتصبح 10٪ من إجمالي الإيرادات، من المتوقع أن تبلغ الأموال التي ستحول إلى حساب الأجيال القادمة خلال العام المالي 2015/2016 حوالي 1,25 مليار دينار وقد تنخفض بعدها إلى حوالي 750 مليون دينار خلال العام المالي 2016/2017 في ظل ضعف الإيرادات وبقاء أسعار النفط ضعيفة.

● بلغ إجمالي الفوائض المالية الفعلية المتراكمة في الميزانيات العامة للكويت خلال السنوات المالية العشر الماضية (2005/2006 ــ 2014/2015) نحو 78 مليار دينار أي ما يعادل معدل نسبة 21٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي الكويتي خلال الفترة ذاتها وهي أرقام قياسية بالمعايير العالمية.

● على عكس ذلك لم يصرف من الميزانيات العامة للكويت سوى 13,6 مليار دينار على المشاريع الإنشائية خلال الفترة نفسها.

● بلغت نسبة الفائض المالي الفعلي في ميزانية العام المالي 2011/2012 أعلى مستوى لها عند 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 الذي بلغ بدوره نحو 42,51 مليار دينار بينما بلغت قيمة الفائض المالي الفعلي نحو 13,23 مليار دينار.

● خلال العام المالي 2008/2009 فقد سجل الفائض المالي الفعلي نسبة للناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوياته خلال الـ 10 سنوات الماضية عند نحو 6,9٪، حيث انخفضت أسعار النفط حينذاك إلى الـ 35 دولارا للبرميل.

● أما العام المالي 2014/2015 فقد قاربت نسبة الفائض المالي إلى الناتج المحلي الاجمالي مستويات الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009 حيث بلغت 7,5٪ وهي آخر نسبة فائض مالي إلى الناتج المحلي مسجلة، حيث من المتوقع أن تسجل الميزانية العامة للكويت عجزا ماليا خلال العام المالي 2015/2016 تقدر بنحو 5,5 مليارات دينار، وخلال العام المالي 2016/2017 تقدر بنحو 12,2 مليار دينار، وذلك في ظل الظروف المالية الصعبة نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـ 30 دولارا للبرميل.

● بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة للدولة خلال السنوات الـ 10 الماضية نحو 227,5 مليار دينار وبمعدل سنوي للإيرادات بلغ 22,75 مليار دينار وسجلت الإيرادات السنوية أعلى مستوياتها التاريخية خلال العام المالي 2011/2012 بقيمة 32 مليار دينار.

● شكلت الإيرادات النفطية خلال الـ 10 سنوات الماضية معدل 93٪ من إجمالي الإيرادات المحصلة للكويت، حيث بلغت الإيرادات النفطية المتراكمة حوالي 212 مليار دينار أما إجمالي الإيرادات غير النفطية فقد بلغت 15,7 مليار دينار وشكلت النسبة المتبقية من الإيرادات نسبتها 6,8٪.

### 227 مليار دينار الإيرادات الإجمالية للكويت في 10 سنوات

### 212 مليار دينار إيرادات نفطية.. تشكل 90٪ من إجمالي الإيرادات

## أرقام الأشهر الـ 9 الأولى لميزانية 2016/2015

● انخفضت إيرادات الإجمالية لميزانية الكويت خلال الـ 9 أشهر الأولى من السنة المالية 2015/2016 التي تنتهي في 31 مارس 2016 بحوالي 46٪ لتسجل 11,38 مليار دينار بالمقارنة مع 21,2 مليار دينار خلال الفترة نفسه من السنة المالية 2015/2014.

● بينما انخفضت المصروفات خلال الفترة ذاتها بنسبة 24٪ لتسجل 8,03 مليارات دينار بالمقارنة مع 10,6 مليارات دينار في الفترة السابقة. تحسن الإنفاق على المشاريع الإنشائية بنسبة 9٪ ليسجل 908 ملايين دينار ولايزال ضعيفا بالمقارنة مع الإنفاق الجاري.

● أما المرتبات فقد ارتفعت بنسبة 8,5٪ لتسجل في 9 أشهر 2,81 مليار دينار وشكلت 355 من جملة المصروفات كما ارتفعت نسبتها من إجمالي الإيرادات إلى 25٪. من جهة اخرى انخفضت المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بنسبة 26,5٪ لتسجل 3,83 مليارات دينار بالمقارنة مع 5,2 مليارات دينار في الفترة السابقة.

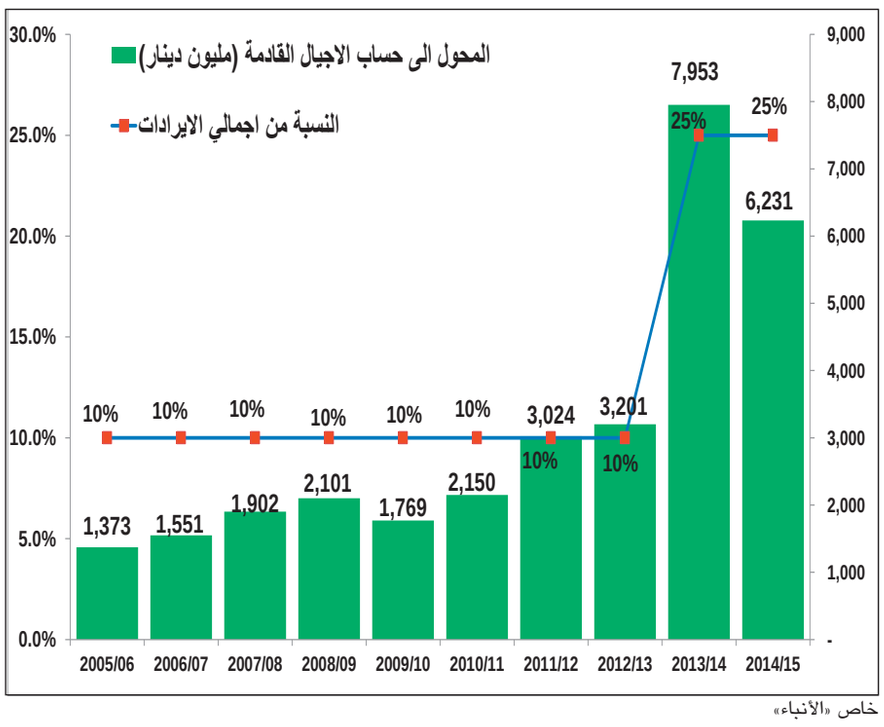


خاص «الأنباء»

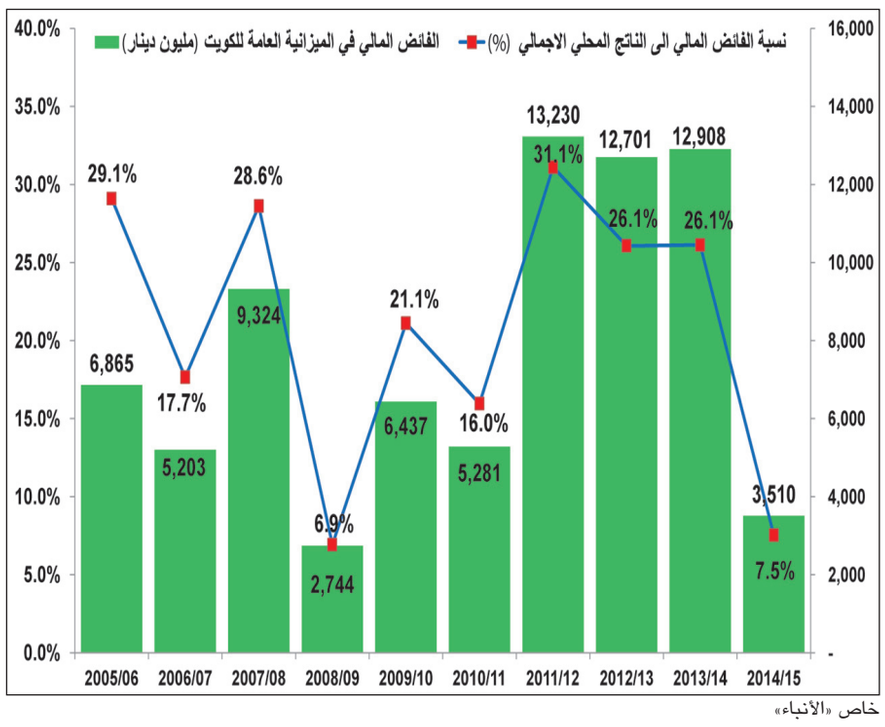


خاص «الأنباء»

### باعت جانباً من ملكيتها عند 880 فلساً بأقل من عرض الدينار

# «التأمينات الاجتماعية» تُقلص حصتها في أسهم VIVA

**أحمد موسى**

قلصت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من ملكيتها في شركة الاتصالات الكويتية VIVA خلال الأسبوع الماضي لتبلغ 9,81٪، لتفتح باب التكهنات حول مصير ملكية الحكومة في الشركة بعد استحواذ شركة الاتصالات السعودية على 51,8٪ من أسهم الشركة من خلال عرض الاستحواذ الذي تقدمت به بسعر دينار للسهم. وانخفضت ملكية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في أسهم VIVA من 10,63٪ إلى 9,81٪ حيث باعت المؤسسة 0,82٪ من حصتها عند مستويات سعرية بين 870 و880 فلسا للسهم أي أقل من سعر عرض الشراء الذي تقدمت به الاتصالات السعودية والبالغ دينارا للسهم بنسبة 12٪.

وشهد السهم منحى هبوطيا مع انتهاء عرض الاتصالات السعودية في 31 يناير الماضي ليبلغ في نهاية الأسبوع الماضي مستوى 870 فلسا للسهم مقابل استقراره عند مستويات الدينار خلال الأشهر الماضية.

وتقدمت شركة الاتصالات السعودية منتصف نوفمبر الماضي بعرض للاستحواذ على كامل أسهم شركة الاتصالات الكويتية بسعر دينار للسهم، حيث استطاعت الشركة السعودية رفع ملكيتها في VIVA من 26٪ إلى 51,8٪، حيث بلغت الأسهم المستجيبة للعرض نحو 128,8 مليون سهم، فيما بلغت قيمة الصفقة الإجمالية نحو 128,8 مليون دينار، أي ما يعادل (425 مليون دولار).

### هل تستمر عمليات بيع الحصص الحكومية في VIVA مع استمرار هبوط السهم؟

وجاء بيع مؤسسة التأمينات لجانب من حصتها عند تلك المستويات السعرية رغم رفضها في وقت سابق لعرض الاستحواذ الذي تقدمت به الاتصالات السعودية عند دينار للسهم حيث أوصى مجلس إدارة VIVA الذي تمثل التأمينات فيه أحد مقاعد مجلس الإدارة لمساهمي الشركة بأن السعر الذي تقدمت به الشركة السعودية غير عادل.

واعتبرت الشركة السعودية حينها أن السعر المقدم يعتبر الاعلى منذ إدراج شركة VIVA إلى ما قبل تقديم مستند العرض إلى هيئة أسواق المال، كما أن سعر العرض المقدم أعلى بـ 14٪ من متوسط السعر للكميات المتداولة للسهم خلال الثلاثة أشهر الماضية وأعلى بـ 16٪ من تقييم مستشار الاستثمار التابع لـ VIVA (الذي قيم السهم بـ 859 فلسا) بناء على طريقة خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

ويبلغ رأسمال VIVA نحو 49,94 مليون دينار، وقيمتها السوقية 494,4 مليون دينار، وتبلغ قاعدة عملاء الشركة نحو 2,4 مليون عميل بنهاية سبتمبر 2015، حيث تعد ثاني أكبر مشغل اتصالات في الكويت من حيث عدد العملاء، فيما يصل عدد فروعها في مختلف أنحاء الكويت إلى نحو 70 فرعا.

ويتوزع هيكل ملكية VIVA على الاتصالات السعودية التي تملك حصة تبلغ 51,8٪، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة تصل إلى 9,81٪، بالإضافة إلى الهيئة العامة للاستثمار بحصة تبلغ 6٪.

## .. وتوزيع شيكات صفقة الاستحواذ خلال أيام

**شريف حمدي**

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء»: إن الشركة الكويتية للمقاصة و«NBK Capital» مستشار صفقة استحواذ «STC» على «VIVA» في انتظار موافقة هيئة اسواق المال على استكمال إجراءات إتمام صفقة بيع 25,8٪ من أسهم الشركة الكويتية للاتصالات «VIVA» ضمن عرض استحواذ شركة الاتصالات السعودية «STC» بسعر واحد دينار للسهم، ليبدأ التنسيق بينهما لصرف الشيكات خلال أيام للذين قبلوا بالسعر الذي تقدمت به الشركة السعودية وهم أفراد وصناديق محلية وأجنبية.

وذكرت المصادر أن إدارة البورصة ستقوم خلال الأيام المقبلة بتحديد موعد لتحويل نسبة الأسهم المباعة إلى ملكية «STC» حال وافقت «هيئة الأسواق» عليها رسميا.

وتوقعت أن يبدأ صرف قيمة الأسهم المباعة وعددها 128,8 مليون سهم بقيمة 129 مليون دينار، أي ما يعادل 430 مليون دولار بشيكات صادرة عن «المقاصة»، وذلك في يوم واحد يتم تحديده عقب تنفيذ الصفقة.

يذكر أنه اعتبارا من 27 ديسمبر الماضي بدأ حفظ أسهم المساهمين الراغبين في بيع أسهمهم لدى الشركة الكويتية للمقاصة وفروع بنك الكويت الوطني وNBK Capital وانتهت المهلة التي كانت تستهدف تجميع 74٪ من اسهم «VIVA» بسعر واحد دينار للسهم في 31 يناير الماضي، بموافقة ملاك 25,8٪ على بيع أسهمهم لتعلن بعدها «STC» أن ملكيتها ستصبح 51,8٪ بعد تنفيذ الصفقة فعليا.